

إرتقاء العلاقات الروسية الهندية إلى مستوى نوعى متقدم

(الدبلوماسى، العدد 273 - 274، نوفمبر/ ديسمبر 2018)

د. نورهان الشيخ*

nourhanelsheikh@feps.edu.eg

رغم إنها كانت القمة الثنائية التاسعة عشرة بين موسكو ونيودلهي، إلا إنها كانت قمة استثنائية عكست المدى الاستراتيجى الذى وصل إليه التعاون بين البلدين حيث تم فى إطارها توقيع 20 اتفاقية تنقل العلاقات الروسية الهندية إلى مستوى نوعى متقدم كان أبرزها وأهمها صفقة توريد 5 كتائب من منظومة الدفاع الصاروخية الروسية "إس-400" لنيودلهي، بقيمة تتجاوز خمسة مليارات دولار، و صفقة تتعلق بأربع فرقاطات من نوع كريفاك بقيمة ملياري دولار و 200 مروحية خفيفة من طراز كا-226 بقيمة مليار دولار. وقام رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي بإهداء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مقاتلات روسية قديمة من نوع "ميج-21"، شملت "ميج-21 بيس" المصنوعة عام 1975، ومقاتلتان من نوع "ميج-21 أف-أل" المصنوعتان عام 1977. وكانت وزارة الدفاع الروسية قد طلبت الحصول عليها لاستخدامها في العروض والاحتفالات العسكرية.

وتتمتع العلاقات الهندية الروسية بخصوصية شديدة، وتعتبر من الشراكات التاريخية الممتدة والمستقرة على مدى سبعة عقود رغم المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة التى مرت بها، والتي كان أهمها وأبرزها تفكك الاتحاد السوفيتى وتحدى إعادة إطلاق الشراكة بين الهند وروسيا الاتحادية خلال حقبة التسعينات. فقد تأسست العلاقات بين البلدين فى خضم استقلال شبه الجزيرة الهندية عام 1947، وفى عام 1955 تبادل الزعيمين نهرو وخرتشوف الزيارات، وأعلن الأخير التأييد السوفيتى للسيادة الهندية على كشمير، لتولد الشراكة بين البلدين عميقة وهامة للطرفين، وتكلل بتوقيع معاهدة "السلام والصداقة والتعاون" بينهما عام 1971.

ورغم انشغال روسيا بأزماتها الداخلية واندفاعها الملحوظ نحو الغرب مطلع التسعينات، فإن الهند كانت من الأولويات الخارجية القليلة التى جذبت الاهتمام الروسى، ووقع البلدان معاهدة "الصداقة والتعاون" فى يناير 1993. وكانت الهند من أوائل الدول التى أبدى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين اهتماماً بها عقب توليه السلطة، وجاءت زيارته الأولى لها فى وقت مبكر فى أكتوبر 2000، وتم خلالها توقيع "إعلان الشراكة الاستراتيجية" بين البلدين. ومنذ ذلك الحين

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

لم تنقطع القمم السنوية الثنائية بينهما، وخلال قمة عام 2010 بالهند تم الارتقاء بمستوى الشراكة بينهما إلى "الشراكة الاستراتيجية الخاصة والمميزة".

وتتظر روسيا إلى الهند باعتبارها شريك استراتيجي هام وحجر زاوية في ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة جنوب ووسط آسيا، وتحتل العلاقة مع دلهي أولوية واضحة في أجندة السياسة الروسية، وتضمنت القمة السادسة عشر التي عقدت في موسكو في ديسمبر 2015، وكانت أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لموسكو، رسالة واضحة حول ثبات التوجه نحو دفع العلاقات بين البلدين قدماً، انعكست في الإعلان المشترك حول "الآفاق الجديدة للثقة المتبادلة" بينهما، وتوقيع سبعة عشر اتفاقية لتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، وقام الرئيس بوتين بإهداء رئيس وزراء الهند خلال تلك القمة صفحة من مذكرات غاندي بخط يده، وسيف أثري صنع في البنجال يعود إلى القرن 18، في إشارة رمزية إلى عمق العلاقات التي تربط البلدين.

وقد شهدت العلاقات الروسية الهندية طفرة ملحوظة على مدى العقود الثلاثة الماضية، ووصلت لمستويات أقوى وأبعد مدى مما كانت عليه حتى خلال الحقبة السوفيتية، ويمكن بلورة التعاون الاستراتيجي بينهما في إطار خمسة محاور تعد الأبرز والأكثر أهمية.

أولها، التعاون العسكري التقني، الذي يمثل قلب الشراكة المتنامية بين الهند وروسيا والعمود الفقري لها ويتخذ ثلاث أبعاد أساسية هي: التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية، والتصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا الروسية للهند، والتدريب ورفع كفاءة المقاتلين الهنود. فمن ناحية تعتمد 70% من القوات المسلحة الهندية على الأسلحة وقطع الغيار الروسية، وتعتبر الهند أكبر سوق للسلاح الروسي، ووفقاً لتقديرات الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني. ويعود التعاون بين البلدين بجذوره إلى عام 1967 حين حصلت الهند من الاتحاد السوفيتي على مقاتلات ميج 21، وكان لهذه الطائرات بالإضافة إلى ميج 27 وسو 30 الدور الأساسي في تشكيل سلاح الجو الهندي، وجعله رابع أكبر قوات جوية في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين. وهناك لجنة للتعاون العسكري التقني يرأسها وزير الدفاع في البلدين تجتمع سنوياً.

وتتضح دلالة وأهمية التعاون العسكري بين البلدين ليس فقط في "كم" الأسلحة الروسية، ولكن في "نوعية" ما تقدمه روسيا للهند. وعلى سبيل المثال، اتفقت موسكو ودلهي عام 2004 على تسليم هيكل حاملة الطائرات الروسية "الأميرال جورشكوف" للهند مجاناً شريطة دفع قيمة

تحديثها وتجهيزها بطائرات روسية الصنع لتتحول إلى حاملة الطائرات "فيكراماديتياINS" التي دخلت الخدمة في الهند عام 2014. وتمثل صفقة "إس 400" إضافة هامة في هذا الصدد، ومن المعروف أن منظومة "إس-400" من أحدث أنظمة الدفاع الجوي في روسيا، وقادرة على التصدي بفاعلية لجميع أنواع الأهداف الجوية، بما فيها الطائرات الحربية الاستراتيجية والتكتيكية، والصواريخ، والأهداف فوق الصوتية، ووسائل الهجوم الجوي الأخرى، وتستطيع الكشف عن أهداف جوية على مسافة تصل إلى 400 كم، وإسقاط صواريخ باليستية تكتيكية وصواريخ مبنحة وطائرات تكتيكية واستراتيجية على بعد 60 كيلومترا.

كما يتضح عمق ومحورية العلاقة بين البلدين في كون روسيا الدولة الوحيدة التي تتعاون مع الهند في مجال التصنيع العسكري المشترك ونقل التكنولوجيا الخاصة بذلك لدلها، وهي الوحيدة التي تدعم مبادرة "يصنع في الهند" التي أطلقها رئيس الوزراء الهندي لتطوير الصناعات العسكرية الهندية. ويعمل في قطاع الصناعات العسكرية المشتركة حوالي 3 مليون عامل، وتمثل 20% من إجمالي الانتاج الصناعي في البلاد. ومن الأسلحة الروسية التي يتم تصنيعها وتطويرها في الهند المقاتلات الروسية مثل مروحيات كا-226 تي، ومقاتلة تي-50 الشبحية التي تنتمي إلى الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة، وتحديث طائرات "ميج-29"، وطائرة نقل تكتيكية من نوع "إيل"، وخطة إنتاج أكثر من 1000 دبابة من نوع "ت-90 أس". ويعمل البلدين منذ أواخر عام 1990 على انتاج الصاروخ الروسي الهندي "براهموس" الأسرع من الصوت، وتم تسميته بهذا الاسم نسبة إلى نهري براهماپوترا وموسكو، وهو صاروخ فريد من نوعه ويمكن الحاقه وتركيبه في الغواصات والسفن والطائرات، ويصل مده إلى 300 كيلومتر، وقادر على إصابة الأهداف على ارتفاع 15 كيلومترا، واعتمد بالفعل في البحرية الهندية.

يضاف إلى ما تقدم تدريب أفراد القوات المسلحة الهندية في المؤسسات التعليمية العسكرية الروسية، كما تجرى البلدان مناورات عسكرية مشتركة، ومنها مناورات "أندرا" لمكافحة الإرهاب التي أجريت على الأراضي الهندية بولاية راجستان شمال غربي الهند في نوفمبر 2015 ثم في روسيا في أغسطس 2016، بهدف صقل مهارات الجنود في عمليات مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات العسكرية لمواجهة أي تهديدات محتملة من خلال التدريب على عمليات التخطيط المشترك والتطويق والتفتيش والبحث والإنقاذ والتدريبات التكتيكية المشتركة ومهارات استخدام الأسلحة الخاصة.

ثانيها، التعاون في مجال الطاقة، ومن المعروف أن الهند من كبرى مستوردي الطاقة في العالم حيث تستورد 80% من احتياجاتها النفطية، وتزداد هذه الاحتياجات باستمرار مع اتساع

عملية التنمية وتسارع عملية النمو الإقتصادي بها، في حين أن روسيا هي أكبر مصدر للغاز وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم ومن ثم يعتبر قطاع الطاقة من أبرز مجالات التعاون لتلاقى مصالح البلدين. وتخطط الهند إلى التحول للاعتماد بالكامل على الغاز الطبيعي والطاقة النووية خلال العقود الثلاثة القادمة، وتعتبر روسيا الشريك الأمثل في هذا الخصوص، وتأمل دلهي في إقامة خط لنقل الغاز من روسيا إلى الهند مباشرة عبر غرب الصين.

وهناك اهتمام متزايد من جانب الهند بالاستثمار في قطاع النفط والغاز الروسي، وشهدت الأعوام القليلة الماضية خطوات جادة من جانب الشركات الهندية في هذا الصدد. وتعد مؤسسة النفط والغاز الحكومية الهندية "ONGC" أكبر مستثمر هندي في روسيا، ولها استثمارات في مشروع "سخالين 1"، والذي يتم في إطاره توريد أكثر من مليون طن من النفط إلى الهند سنوياً. كما قامت المؤسسة بتوقيع مذكرة تفاهم في مايو 2014 مع شركة "روسنفت"، كبرى شركات النفط الروسية، للتعاون في مجال التنقيب المشترك واستكشاف وإنتاج النفط والغاز في المنطقة القطبية الشمالية، وتوقيع مذكرة تفاهم أخرى في يونيو من نفس العام مع شركة جازبروم الروسية للتنقيب المشترك والتدريب وتطوير حقول النفط.

وفي مارس 2016، وقعت شركة "روسنفت" اتفاقاً مع ثلاثة من الشركات الهندية العاملة في مجال الطاقة حصلت بمقتضاه الأخيرة على حوالي 24% من مشروع تطوير حقول نفطية في الجزء الغربي من جمهورية ساخا ياقوتيا الروسية وحقول أخرى في روسيا. ووقعت شركة تاتا الهندية للطاقة اتفاقية مع وزارة تنمية الشرق الأقصى الروسية، في ديسمبر 2015، تتضمن مشروعات مشتركة للاستثمار في قطاع الطاقة في المنطقة. وتبدي عدد من الشركات الهندية اهتماماً بالمرحلة الثانية من مشروع "يامال" الروسي للغاز الطبيعي المسال، وتجرى محادثات مع "نوفاتيك" الروسية بهذا الخصوص، ولاستيراد شحنات الغاز الطبيعي المسال من موسكو. كما حصلت شركة "فيديش" على حصة قدرها 15% من مشروع Vankorneft الروسي بمقتضى اتفاق وقعته مع شركة "روسنفت" في سبتمبر 2015. وفي المقابل حصلت شركة "روسنفت" على حصة قدرها 49% من مشروع مصفاة النفط Vadinar الهندي، وفق الاتفاق المبرم مع شركة ايسار الهندية في يوليو 2015، والذي يتضمن أيضاً توريد النفط الخام الى ايسار لمدة 10 عاما.

ثالثها، التعاون في المجال النووي، حيث تعتبر روسيا الشريك الأساسي للهند في تطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية، ورغم مباحثات الهند مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا

لتطوير التعاون في هذا المجال فإن محاولات الهند لم تكلل بالنجاح حيث لم يقبل الغرب بطلبات الهند الخاصة بإشراك الهنود في إنشاء وتأمين المفاعلات، في حين قبلت روسيا بهذا.

وقد بدأت روسيا في بناء محطة الطاقة النووية كودانكولام (KKNPP) في الهند عام 2002، ودخلت الوحدة الأولى من المحطة التشغيل في يوليو 2013، وتم الانتهاء من اختبارات الوحدة الثانية من المفاعل في يوليو الماضي، ويخطط الجانبان لإنشاء 6 وحدات جديدة على الأقل للطاقة النووية خلال العقد القادمن، وتم بالفعل توقيع اتفاقية إطارية لبناء الوحدتين الثالثة والرابعة عام 2014، وتوقيع الاتفاقية الاطارية للوحدتين 5 و6 عام 2016. وكانت وزارة الطاقة الذرية الهندية قد وقعت مع شركة روس آتوم الروسية "الرؤية الاستراتيجية لتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية" بين الهند وروسيا في ديسمبر 2014، تلى ذلك إبرام اتفاق بشأن توطين صناعة المعدات النووية في الهند خلال القمة السنوية للبلدين في ديسمبر 2015. وبحث بوتين ومودي خلال القمة الأخيرة قيام روسيا ببناء محطة نووية ثانية في الهند.

رابعها، التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء، وقد تم الاحتفال عام 2015 بذكرى مرور أربعين عاماً على إطلاق أول قمر صناعي هندي "أريابهاتا" على متن مركبة الإطلاق السوفيتية "سويوز". وفي عام 2007، وقعت الهند وروسيا اتفاقية إطارية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بما في ذلك إطلاق الأقمار الصناعية، والملاحة والاستشعار عن بعد وغيرها من التطبيقات العلمية والمجتمعية. وفي يونيو 2015، وقعت وكالات الفضاء في البلدين مذكرة تفاهم حول توسيع التعاون في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والتعاون في مجال التكنولوجيات القائمة على الملاحة عبر الأقمار الصناعية.

خامسها، التعاون في المجال الاقتصادي بشقيه الاستثماري والتجاري، والذي لا يقل أهمية للبلدين عن المجالات الاستراتيجية السابق الإشارة إليها، وقد بلغ متوسط الاستثمارات المتبادلة بين البلدين في ديسمبر 2015 نحو 11 مليار دولار، منها حوالي 8 مليار دولار استثمارات هندية في روسيا، و3 مليار دولار استثمارات روسية في الهند، ويعمل الجانبين على زيادتها إلى 30-50 مليار دولار بحلول عام 2025. وتستدعي روسيا الاستثمارات الآسيوية عامة ومنها تلك الهندية في شبه جزيرة القرم بعد ضمها لروسيا وسعى الأخيرة للنهوض بها وتحويلها إلى سوق سياحي كبير، نظراً للصعوبات التي تواجه عملية جذب الاستثمارات الأوروبية بسبب العقوبات المفروضة على روسيا.

أما التبادل التجاري بين البلدين فبلغ حوالي 10 مليار دولار عام 2015، ويسعى البلدان لزيادته إلى 30 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، يساعدهما في ذلك اتجاه الهند لزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية لروسيا بعد قرار الأخيرة حظر استيراد المنتجات الزراعية من أوروبا رداً على العقوبات الأوروبية تجاه موسكو من ناحية، وبدأ المحادثات بين الهند والاتحاد الأوراسي في يونيو 2015 لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين من ناحية أخرى، وقد تم توقيع الاتفاقية الاطارية الخاصة بذلك على هامش منتدى بطرسبرج الاقتصادي الدولي في يونيو 2015. ومن المعروف أن الاتحاد الأوراسي تم إعلانه بمبادرة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتأسيس اتحاد اقتصادي بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، على غرار الاتحاد الأوروبي، ويضم حالياً كل من روسيا وبلوروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان.

ولاشك أن التعاون بين البلدين في مختلف المجالات على النحو السابق بيانه يمثل رابط عضوي بينهما، يدعمه ويعضده تطور ملحوظ في الأطر التي تجمعهما معاً، فمن رحم المثلث الاستراتيجي "روسيا - الهند - الصين"، الذي دعا إليه وزير الخارجية الروسي الأسبق، يفجيني بريماكوف، عام 1998، تطورت عدة أطر تجمع البلدين وأبرزها مجموعة "ريك" (RIC)، ومجموعة "بريكس" (BRICS)، ومنظمة شنجهاى للتعاون.

وسبق وأن رفضت الهند الانضمام إلى العقوبات التي فرضتها واشنطن وحلفائها في أوروبا وآسيا على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وشاركت قوات هندية في احتقال موسكو بالذكرى السبعين للانتصار في الحرب الوطنية العظمى في 9 مايو 2015، رغم الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة على مختلف الدول وخاصة حلفائها لمنعهم من المشاركة في الاحتفالات الروسية، وكانت قوات من دول حلف شمال الأطلسي منها فرنسا وبريطانيا وبولندا والولايات المتحدة ذاتها قد شاركت لأول مرة في الاحتفالات الروسية بالذكرى الخامسة والستين للنصر على النازية عام 2010.

إن الشراكة الروسية الهندية نضجت واكتسبت قوة واستقرار تكفل لها الاستمرارية والتطور في المستقبل، وستظل لها الأولوية على أجندة الطرفين، إنطلاقاً من اعتبارات برجماتية ومصالحية بحتة، وستستمر الهند نموذجاً للتوازن الفعال في سياستها الخارجية، حيث احتفظت بروابطها الاستراتيجية العميقة وشراكتها مع موسكو، في الوقت الذي قامت بتطوير علاقات دافئة ومتنامية مع الغرب وخاصة واشنطن.